القيمة الرأسمالية سجلت خسارة أسبوعية بما يوازي 45.64 مليون دينار

«بيان»: الكويت غابت مجدداً عن مؤشر المراكز المالية العالمية «GFCI»

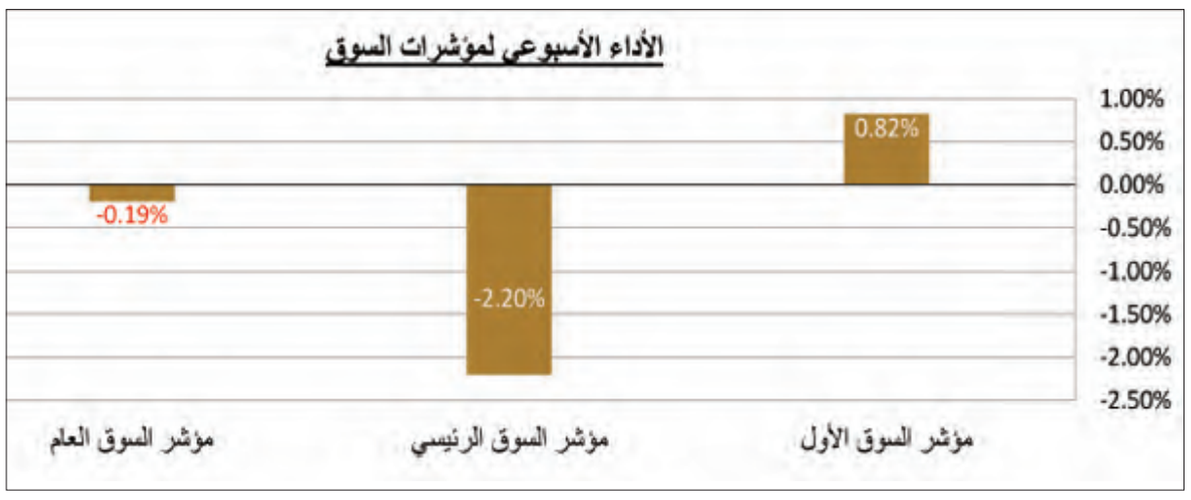

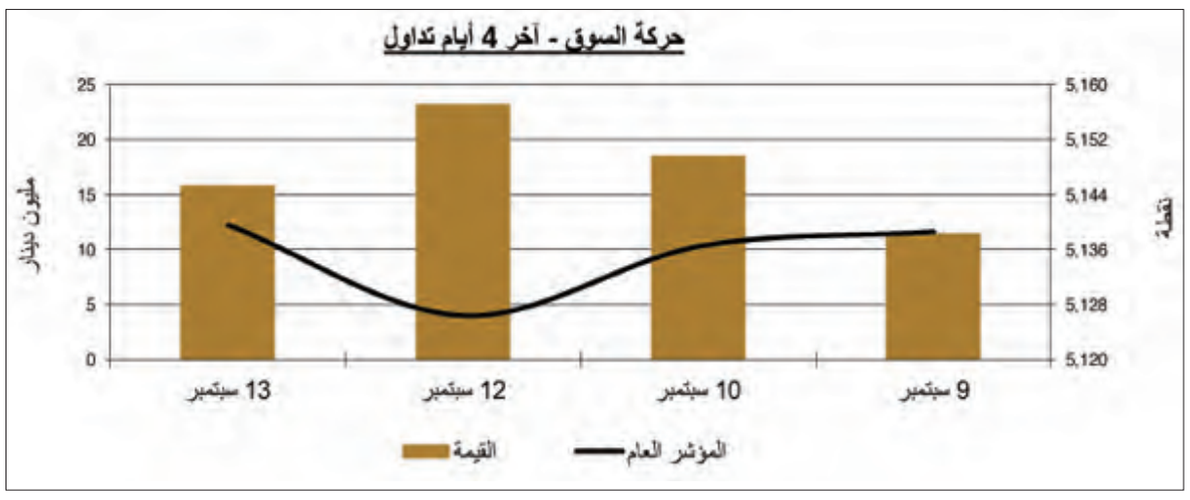

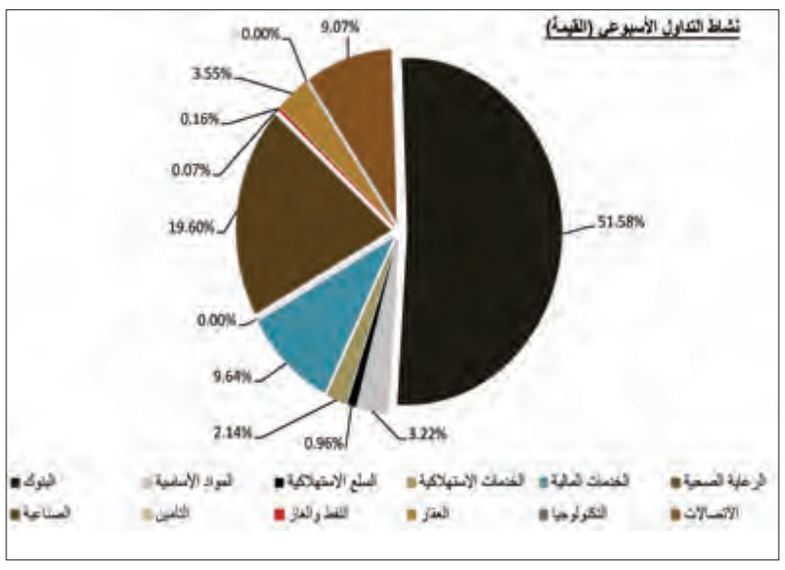

- الأسهم المرشحة للانضمام إلى مؤشر فوتسي راسل تشهد عمليات تجميع نشطة
- الأداء العام للبورصة يتسم بالضعف على الرغم من الأمور الإيجابية المحيطة
- الضغوط البيعية تزايدت مع استمرار معضلة ضعف مستويات السيولة النقدية
- إحجام بعض المستثمرين انتظاراً لظهور مؤشرات تدل على تحسن المناخ الاقتصادي

قال تقرير شركة بيان الاسبوعي الصادر امس السبت أنه لم يختلف أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي كثيراً عن أداءها في الأسابيع القليلة السابقة، فقد واصلت مؤشراتها الثلاثة تباينها للأسبوع الثالث على التوالي وسط اختلاف توجهات المتداولون وتركيز أغلبهم على الأسهم القيادية والتشغيلية المدرجة في السوق الأول، خاصة الأسهم المرشحة للانضمام إلى مؤشر فوتسي راسل، والتي تشهد بدورها عمليات تجميع نشطة بالتزامن مع اقتراب موعد ترقية البورصة في أواخر الشهر الجاري، وهو ما شكل عامل دعم مباشر لمؤشر السوق الأول ودفعه إلى احتلال المنطقة الخضراء بشكل منفرد، وذلك على عكس المؤشرين الرئيسي والعام اللذان صاحبا بعضهما البعض في المنطقة الحمراء بعد تعرض الكثير من الأسهم الصغيرة إلى ضغوط بيعية وعمليات تسييل واضحة تسببت في فقدانها الكثير من النقاط.

وأنهى مؤشر السوق الأول تداولات الأسبوع على ارتفاع نسبته 0.82%، مغلقاً عند مستوى 5,348.79 نقطة، فيما أغلق مؤشر السوق الرئيسي عند مستوى 4,759.29 نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 2.20%، وأنهى المؤشر العام للسوق تداولات الأسبوع عند مستوى 5,139.56 نقطة، بتراجع نسبته 0.19%.

الجدير بالذكر أن الأداء العام للبورصة لايزال يتسم بالضعف الشديد على الرغم من الأمور الإيجابية المحيطة بها هذه الفترة، والتي من المفترض أن تعمل على تحسين صورتها وتعزز من جاذبيتها الاستثمارية، فعلى الرغم من أن موعد انضمام البورصة إلى مؤشر (فوتسي راسل) المحدد في 24 سبتمبر الجاري لم يتبق عليه سوى أيام معدودة، ورغم الأنباء المتداولة حالياً حول احتمالية ترقية البورصة إلى مؤشر (ستاندرد آند بورز) للأسواق الناشئة خلال شهر نوفمبر المقبل، وكذلك التقرير الذي أصدرته وكالة (بلومبيرغ) الإخبارية والذي أشار إلى أن بورصة الكويت أضحت وجهة استثمارية جديدة مفضلة للمستثمرين العالميين، إلا أن الضغوط البيعية تزايدت في الأسابيع الأخيرة، واستمرت معضلة ضعف مستويات السيولة النقدية في تصدر المشهد، كما أن أغلب التداولات شبه محصورة على أسهم بعض الشركات الكبيرة، وهي الأمور التي تتزامن مع إحجام بعض المستثمرين عن التعامل بالسوق انتظاراً لظهور مؤشرات جديدة تدل على تحسن المناخ الاقتصادي العام للدولة، والذي من شأنه أن يسهم في تعزيز جاذبية البورصة.

على الصعيد الاقتصادي، غابت الكويت مجدداً عن مؤشر المراكز المالية العالمية (GFCI) وفقاً للنسخة الأخيرة من التقرير الصادر عن مجموعة (Z/YEN)، إحدى أكبر معاهد البحوث المالية والتجارية في العاصمة البريطانية لندن، إذ تم وضعها ضمن قائمة الدول التي لم تكتسب بعد عدد التقييمات اللازمة لإدراجها في خانات المؤشر الرئيسي، وذلك في الوقت الذي تصدرت فيه إمارة دبي المرتبة الأولى عربياً والـ15 على المستوى العالمي بعد تقدمها ثلاث مراتب عن مركزها في العام الماضي. وبحسب تقرير المجموعة، فإن هذا المؤشر يستند على قياس خمسة مناطق من التنافسية تتضمن بيئة العمل، ورأس المال البشري، والبنية التحتية، وتطور القطاع المالي، والسمعة، فضلاً عن اعتماده على تقييمات خارجية من أطراف أخرى كالبنك الدولي، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالإضافة إلى الأمم المتحدة.

ولا شك أن خروج الكويت من تصنيف المراكز المالية العالمية لهو أمر مؤسف وغير مستغرب على الإطلاق ودليلاً على التخلف الكبير الذي تعاني منه البلاد على مختلف الأصعدة، هذا التخلف الذي تفشى نتيجة عدم المبالاة التي يتسم بها الكثير من المسئولين في الحكومة وإصرارهم على تجاهل تلك التقارير، مما يثبت أنهم يسكنون في برج عاجيّ معتقدين أن الأمور تسير على ما يرام على عكس واقعنا المرير، وكأن تلك التقارير لم تصلهم أو أنهم على غير علم بها أو يعتقدون خاطئاً أن دخل الكويت من النفط قادرا على تغطية جميع عيوبهم متناسين أن الأموال السائلة، إذا لم يحسن استغلالها في الإنفاق الرشيد على التنمية ستزيد من العيوب ولن تغطيها وإن غطت البعض فيكون لفترة قصيرة جدا سرعان ما تنكشف. إنه لشيء مؤسف ومخجل الحالة التي آل إليها الوضع الاقتصادي المحلي، خاصة إذا ما علمنا أن أشقاءنا في دول الخليج العربي قد سبقونا بشكل واضح وهم الآن يحتلون مراتب متقدمة في هذا التصنيف، ومتقدمون جداً في العديد من المجالات الأخرى، في حين كانت الكويت صاحبة الريادة والقيادة إقليمياً في معظم المجالات، والآن أصبحت تتذيل كثير من المؤشرات الدالة على تطور الدولة إقليمياً وعالمياً على حد سواء.

وبالعودة إلى التداولات الأسبوعية للبورصة، فقد سجلت القيمة الرأسمالية للسوق خسارة أسبوعية بما يوازي 45.64 مليون د.ك.، حيث وصلت مع نهاية الأسبوع إلى حوالي 28.76 مليار دينار كويتي بتراجع نسبته 0.16% عن مستواها في الأسبوع الذي سبقه، حيث كان 28.81 مليار دينار كويتي. وبذلك قد وصلت مكاسب البورصة منذ تطبيق نظام تقسيم السوق الجديد إلى حوالي 905.26 مليون د.ك. بنسبة بلغت 3.25%. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق على أساس المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

هذا وقد تباين أداء مؤشرات السوق الثلاثة مع نهاية الأسبوع الماضي، حيث لم ينجح في تحقيق المكاسب سوى مؤشر السوق الأول الذي أنهى تعاملات الأسبوع في المنطقة الخضراء بدعم من عمليات التجميع النشطة التي تركزت على الأسهم القيادية والثقيلة، في حين أقفل مؤشر السوق الرئيسي والمؤشر العام مع نهاية الأسبوع مسجلان خسائر متباينة، وذلك على إثر الضغوط البيعية القوية التي حظيت الأسهم الصغيرة على نصيب واسع منها، بالإضافة إلى عمليات جني الأرباح التي شملت بعض الأسهم التي شهدت ارتفاعاً في الأسابيع السابقة.

وقد وترافق الأداء المتباين الذي سجله السوق في الأسبوع الماضي مع تباين مؤشرات التداول مقارنة مع الأسبوع قبل السابق، إذ ارتفع إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال الأسبوع بنسبة محدودة جداً بلغت 0.50%، فيما تراجع إجمالي قيمة التداول بنهاية الأسبوع بنسبة بلغت 15.29%.

على صعيد آخر، شهدت تعاملات السوق خلال الأسبوع الماضي تداول نحو 152 سهماً من أصل 175 سهماً مدرجاً، حيث ارتفعت أسعار 57 سهماً مقابل تراجع أسعار 76 سهم، مع بقاء 42 سهم دون تغير.

وأقفل مؤشر السوق الأول مع نهاية الأسبوع عند مستوى 5,348.79 نقطة، مسجلاً نموا نسبته 0.82% عن مستوى إغلاق الأسبوع السابق، فيما سجل مؤشر السوق الرئيسي انخفاضا نسبته 2.20%، بعد أن أغلق عند مستوى 4,759.29 نقطة، في حين أغلق المؤشر العام للسوق عند مستوى 5,139.56 نقطة بانخفاض نسبته 0.19%. وعلى صعيد مؤشرات التداول خلال الأسبوع، فقد بلغ متوسط عدد الأسهم المتداولة 86.58 مليون سهم تقريبا، وذلك بارتفاع نسبته 25.62%، بينما ارتفع متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 5.89% ليصل إلى 17.27 مليون د.ك تقريبا.

مؤشرات القطاعات

سجلت ستة من قطاعات بورصة الكويت تراجعاً في مؤشراتها، فيما ارتفعت مؤشرات القطاعات الستة المتبقية، فعلى صعيد القطاعات المتراجعة، تصدرها قطاع العقار، حيث أقفل مؤشره عند 906.39 نقطة مسجلاً تراجعاً نسبته 8.07%. تبعه قطاع النفط والغاز في المركز الثاني مع انخفاض مؤشره بنسبة 2.61% بعد أن أغلق عند 1,064.93 نقطة. في حين شغل قطاع الخدمات الاستهلاكية المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره تراجعاً أسبوعياً بنسبة بلغت 0.98%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 1,022.35 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعاً فكان قطاع الخدمات المالية، حيث أغلق مؤشره عند مستوى 986.48 نقطة، بتراجع نسبته 0.37%.

أما على صعيد القطاعات المرتفعة، فقد تصدرها قطاع التكنولوجيا، حيث أنهى مؤشره تداولات الأسبوع مسجلاً نمواً نسبته 1.69% مغلقاً عند مستوى 873 نقطة، فيما شغل قطاع الاتصالات المرتبة الثانية بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 924.49 نقطة، بنمو نسبته 1.07%، وشغل قطاع البنوك المرتبة الثالثة بعد أن بلغت نسبة نموه 0.59%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 1,079.97 نقطة. هذا وكان قطاع الرعاية الصحية الأقل ارتفاعاً في الأسبوع الماضي، حيث أقفل مؤشره عند مستوى 982.95 نقطة، بنمو نسبته 0.19%.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع حوالي 115.90 مليون سهم تقريبا شكلت 33.46% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع البنوك المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 105.04 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 30.33% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 15.78% بعد أن وصل إلى 54.63 مليون سهم. أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 51.58% بقيمة إجمالية بلغت 35.64 مليون د.ك. تقريبا، وجاء قطاع الصناعية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 19.60% وبقيمة إجمالية بلغت 13.54 مليون د.ك. تقريبا، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الخدمات المالية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع حوالي 6.66 مليون د.ك. تقريبا شكلت 9.64% من إجمالي تداولات السوق.

الذهب ينخفض مع ارتفاع الدولار بفعل الخلاف التجاري الأميركي - الصيني

انخفض الذهب في الوقت الذي ارتفع فيه الدولار مقابل اليوان الصيني بعد أن قال تقرير إن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أبلغ مساعديه بالمضي قدما في فرض رسوم جمركية على واردات صينية.

ووجه ترامب مساعديه بفرض رسوم على سلع صينية بنحو 200 مليار دولار، وفقا لمصدر مطلع. كانت بلومبرج أول من نشر تقريرا بشأن تحرك ترامب في هذا الشأن.

وبعد أحدث تطور بشأن الرسوم الجمركية التي تفرضها الولايات المتحدة والصين، واصل مؤشر الدولار مكاسبه مقابل سلة من العملات، بما في ذلك اليوان، فيما انخفض المؤشر ستاندرد آند بورز 500.

وبحلول الساعة 1735 بتوقيت جرينتش خسر الذهب في المعاملات الفورية 0.5 بالمئة إلى 1195.21 دولار للأوقية (الأونصة) بعدما كان قد سجل أعلى مستوى له منذ 28 أغسطس آب عند 1212.65 دولار للأوقية يوم الخميس. وزاد المعدن الأصفر أكثر من 0.1 بالمئة منذ بداية الأسبوع ويتجه إلى تحقيق أول مكسب أسبوعي في ثلاثة أسابيع.

سبائك من الذهب في النمسا

وارتفع الذهب في العقود الأمريكية الآجلة تسليم ديسمبر كانون الأول 7.10 دولار أو ما يعادل 0.6 بالمئة إلى 1201.10 دولار للأوقية.

ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، انخفضت الفضة 0.4 بالمئة في التعاملات الفورية إلى 14.10 دولار للأوقية، وتتجه صوب تحقيق ارتفاع أسبوعي نسبته 0.1 بالمئة.

وتراجع البلاديوم 0.4 بالمئة إلى 978.30 دولار للأوقية ويتجه صوب الهبوط 0.1 بالمئة على أساس أسبوعي.

وهبط البلاتين 0.9 بالمئة إلى 793 دولارا للأوقية بعدما لامس أعلى مستوى في شهر عند 812.30 دولار للأوقية يوم الخميس، ويتجه المعدن لينهي الأسبوع على ارتفاع نسبته نحو 1.9 بالمئة.

ارتفاع العجز التجاري للمغرب 10.1 بالمئة على أساس سنوي في يناير- أغسطس

قال مكتب الصرف المغربي إن العجز التجاري للبلاد زاد 10.1 بالمئة إلى 137.9 مليار درهم (14.7 مليار دولار) في الأشهر الثمانية الأولى من 2018 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي.

وتظهر البيانات أن الواردات نمت 10.2 بالمئة، لتفوق الصادرات التي ارتفعت 10.2 بالمئة. وارتفعت واردات المغرب، التي تفتقر إلى النفط، من الطاقة 18.8 بالمئة فيما زادت واردات المعدات 12.5 بالمئة. وزادت واردات السلع تامة الصنع 6.6 بالمئة. وارتفعت صادرات قطاع السيارات 17.7 بالمئة. ويوجد في المغرب مصانع لإنتاج سيارات الشركتين الفرنسيتين رينو ومجموعة بي.إس.إيه.

«الوطني» يفتتح أعمال مؤتمر «السلامة في رعاية مرضى السرطان»

افتتح مستشفى بنك الكويت الوطني أمس السبت مؤتمر "السلامة في رعاية مرضى السرطان"، برعاية بنك الكويت الوطني، ويستمر لغاية يوم غد الاثنين ويتزامن واليوم العالمي لسلامة المرضى.

ويعد المؤتمر الذي تمت استضافته بالمستشفى في منطقة الصباح الطبية التخصصية، مبادرة غير مسبوقة على مستوى القطاع الصحي في الكويت، ويهدف إلى التركيز على مفاهيم السلامة المتعلقة في رعاية الأطفال مرضى السرطان باعتبارها أبرز أولويات إدارة مستشفى البنك الوطني وفي مقدمة أهداف خطتها الاستراتيجية 2018 – 2020.

وقد تخلل اليوم الأول للمؤتمر محاضرات وورش عمل قدمها وأشرف عليها عدد من الأطباء وأصحاب الاختصاص من وزارة الصحة إدارة الصحة المهنية وإدارة خدمات نقل الدم ومكتب منع العدوى بوزارة الصحة ورابطة أطباء الصحة العامة الكويتية ونادي سلامة المرضى وجمعية المهندسين الكويتية ممثلة برابطة المهندسين الطبيين وقسم المعلومات الصحية بجامعة الكويت.

وقدم مدير مستشفى بنك الكويت الوطني الدكتور ميثم حسين محاضرة ركزت على مفهوم سلامة المرضى باعتباره من القيم الأساسية للمستشفى القائم على التعاون وروح الفريق. كما أكد أن مستشفى بنك الكويت الوطني التخصصي ملتزم بتبني أفضل المعايير العالمية لضمان سلامة المرضى والفريق الطبي. كما اعتبر أن ما يميّز المستشفى هو الرؤية المتطورة في مجال الرعاية الصحية المتكاملة وجودة الخدمة وتوظيفها الصحيح لاستخدامات التكنولوجيا الرقمية في سلامة المرضى

جانب من افتتاح المؤتمر

وبدورها تحدثت الدكتورة إيمان جعفر من كلية الصحة في جامعة الكويت ان توثيق المعلومات الخاصة بالمريض وتاريخه الطبي والجراحي بصورة دقيقة تسهل عملية اتخاذ القرار الطبي السليم وتقليل الأخطاء الطبية الناتجة عن غياب المعلومة اللازمة عند الطبيب المعالج.

أما استشاري الامراض الباطنية والجهاز الهضمي في مستشفى مبارك الكبير الدكتور محمد شهاب المشارك من قبل رابطة أطباء الصحة العامة الكويتية

وتطرق المؤتمر إلى عدد من المواضيع المتعلقة بالأسس الأخلاقية لتطبيق برنامج سلامة المرضى في المؤسسات الصحية، وقدم ورشة عمل تناولت الحلول التسعة لإنقاذ حياة المرضى وقوامها التعريف الصحيح بحالة المريض وضمان الاحاطة بكافة المعلومات الهامة حول حالة المريض في وقت المناوبة بين الممرضين أو حتى الأطباء، والانتباه إلى تشابه أسماء بعض الأدوية، وتجنب سوء استخدام المحاليل المركزة أو أي خطأ ممكن في تداخل الأنابيب، وضمان وضعية جسم سليمة للمريض قبل القيام بأي إجراء طبي، وضمان الدقة في متابعة حالة المريض واستخدام ادوات الحقن لمرة واحدة فقط، والاهتمام بنظافة اليدين لتجنب أي عدوى ممكنة. وقد جرى توزيع جواز سفر يحمل هذه الحلول التسعة لسلامة المريض بحيث يلتزم حامل هذا الجواز معنويا بممارسات سلامة المرضى.

وكذلك تناول المؤتمر محاضرات تتعلق بسلامة العاملين واستخدام مشتقات الدم ضمان منع العدوى بنقل الدم والمخاطر المهنية التي تتعلق بالعاملين بالمؤسسات الصحية.

كما يحتفل المؤتمر في يومه الختامي باليوم العالمي لسلامة المرضى والذي يركز هذا العام على التكنولوجيا كمفهوم لضمان سلامة المرضى.

وتعتبر السلامة هي أهداف استراتيجية في مستشفى بنك الكويت الوطني للأطفال، وقد انعكس ذلك في المؤتمر الذي قدم جلسات وورش عمل حول مبادرات السلامة وأفضل الممارسات والاخلاقيات في مكان العمل. ويعتبر هذا المؤتمر الثاني من نوعه للمستشفى يقدم محاضرات علمية وورش تفاعلية بالتعاون مع جهات مختلفة في مكان العمل لجميع العاملين برعاية ودعم بنك الكويت الوطني.